



بيان صحفي

الحوار الوطني الفلسطيني و الدعوة لإقامة الاستفتاء الاستطلاع رقم 4 – 25 حزيران 2006

ملخص النتائج

بعد المضي في مفاوضات الحوار الوطني، كانت نتائج إستطلاع الرأي العام الفلسطيني الرابع على النحو التالي:

- ❖ استقرت نسبة المستطلعين الذين يؤيدون قيام الرئيس محمود عباس بالدعوة لإقامة الاستفتاء، ففي حين كانت نسبة التأييد بتاريخ 11 حزيران 2006 هي 59%، فقد ثبتت هذا الأسبوع و لم تتغير إلا بفارق 1% حيث لم تتعدى 58% في 25 حزيران 2006، بينما ارتفعت نسبة الذين يعتقدون أن الحوار الوطني سوف ينجح من 51% بتاريخ 11 حزيران إلى 68% الآن.
- ❖ مع العلم ان نسبة الفلسطينيين الذين أفادوا بأنهم سيقومون بالتصويت لصالح وثيقة الأسرى كانت 61% بتاريخ 11 حزيران فقد وصلت النسبة هذا الأسبوع إلى 64% (أي بارتفاع مقداره +3%) وكذلك هو الحال بالنسبة إلى اتفاقية الأسرى حيث كانت هذه النسبة 65% بتاريخ 11 حزيران وارتفعت لتصل 69% هذا الأسبوع.
- ❖ ارتفع التأييد لإقامة دولتين وفقاً لحدود 1967 من 55% بتاريخ 11 حزيران إلى 63% هذا الأسبوع. كما ارتفع التأييد لإقامة دولتين أيضاً بين سكان قطاع غزة من 48% بتاريخ 11 حزيران إلى 58% الآن، وكذلك الحال في الضفة الغربية حيث ارتفعت النسبة من 59% إلى 66% في الفترة ذاتها.
- ❖ انخفضت نسبة الثقة بحركة حماس من 33% في 11 حزيران إلى 30% الآن. بينما ارتفعت نسبة اللذين يتفون بفتح من 37% إلى 38% واستقرت نسبة اللذين لا يؤيدون أي فصيل على 25% في هذه الفترة.
- ❖ منذ الأسبوعين الماضيين إرتفعت نسبة الثقة في أبو مازن مقارنة باسماعيل هنية. حيث أن 57% اعلنوا عن ثقتهم بأبي مازن (+3%) بينما كانت النسبة 43% (-3%) باسماعيل هنية. وقد كان الارتفاع بنسبة الثقة بالرئيس محمود عباس واضحاً بين سكان قطاع غزة حيث ازدادت نسبة الثقة بمحمود عباس من 49% في 11 حزيران إلى 51% الآن)..

للمزيد من المعلومات، الرجاء لاتصال ب نير إيست كونسولتينغ

عمارة ال HSBC ، الطابق الثالث، رام الله

info@neareastconsulting.com

<http://www.neareastconsulting.com>



الحوار الوطني الفلسطيني و الدعوة لإقامة الاستفتاء

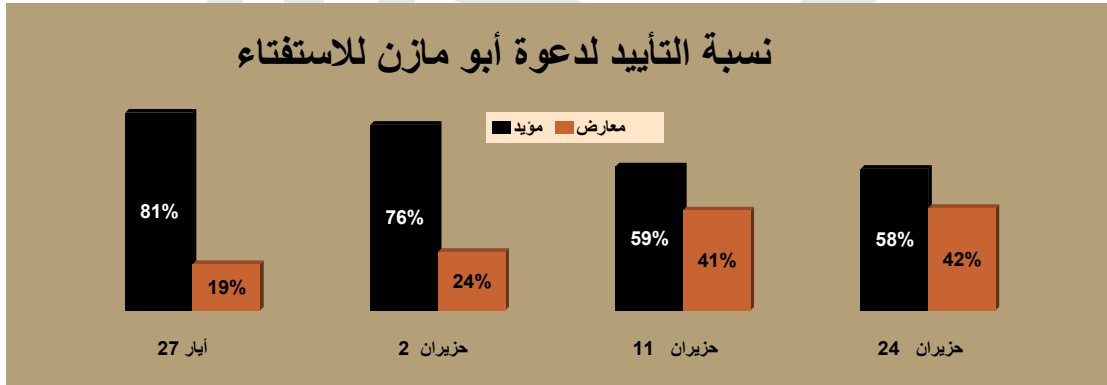
المقدمة:

قامت شركة النير إيست كونسلينغ (الشرق الأدنى للاستشارات) بين 22 و 24 حزيران 2006، باستطلاع الرأي الرابع والذي تقيمه منذ أسابيع عن مواضيع ذات صلة بالحوار الوطني: اتفاقية الأسرى، الدعوى لإقامة إستفتاء وطني و تأييد أو معارضة حل إقامة دولتين على أساس الحدود المقامة عام 1967. لقد تم الاستطلاع على عينة مكونة من 840 شخصاً بواسطة الهاتف. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الخطأ في هذا الاستطلاع تصل إلى $\pm 3.38\%$ عند مستوى الثقة 95%.

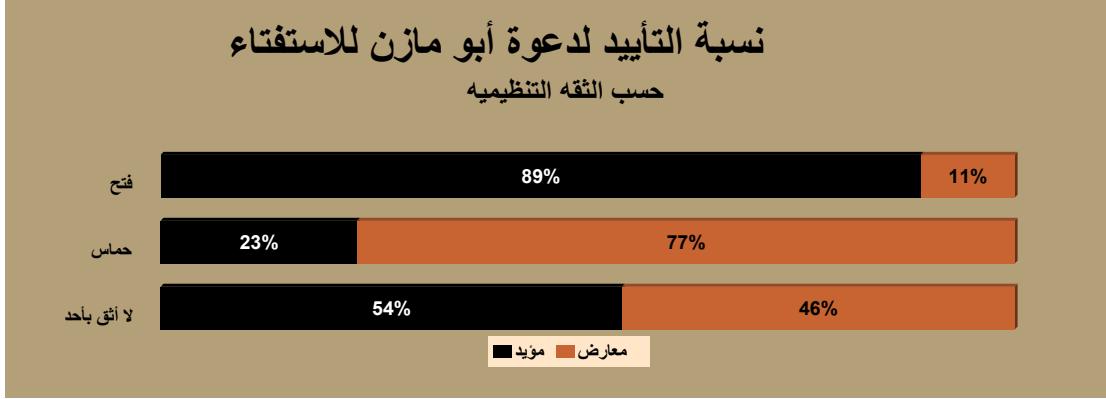
كما ستقوم شركة نير إيست كونسلتنج في الفترة المقبلة و حتى تاريخ الإستفتاء المعن في 26 تموز 2006 بإستكمال مراقبتها المعتادة للمواضيع المتعلقة بالحوار الوطني، وثيقة الأسرى و الإستفتاء الوطني.

الاستفتاء:

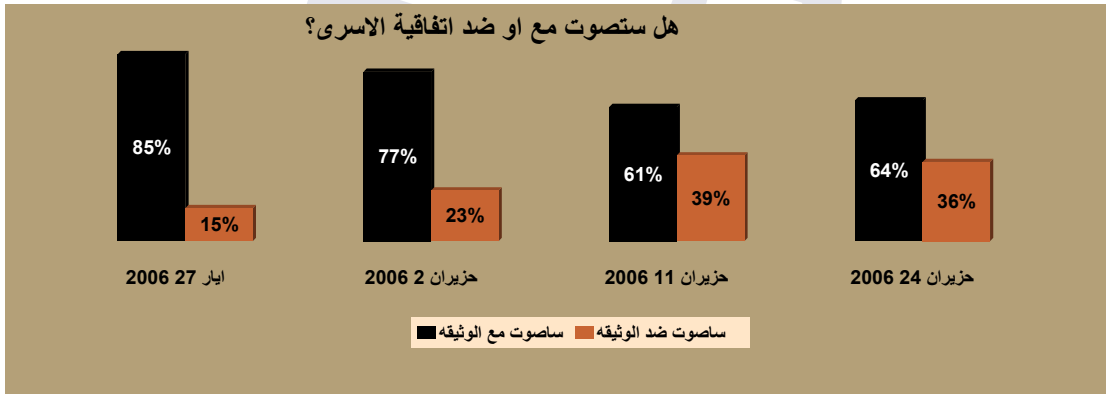
منذ إعلان أبو مازن عن نيته بإجراء استفتاء حول ما يعرف بوثيقة الاسرى في حال فشل الحوار الوطني الفلسطيني كان هناك تراجعاً مستمراً و واضحاً في التأييد لإجراء إستفتاء. كما هو مبين في الشكل أدناه، بينما كانت نسبة التأييد لدعوة أبو مازن لإجراء استفتاء 81% في الاستطلاع الذي أجرته النير إيست كونسلينج (NEC) بتاريخ 2006/5/27، و 76% في الاستطلاع الذي أجرته في 2006/6/2 انخفض هذا التأييد إلى 59% بتاريخ 2006/6/11 واستقر الان الى 58%، كما هو موضح بالشكل أدناه.



تفاوتت بوضوح نسبة التأييد للاستفتاء حسب الثقة التنظيمية ومكان السكن، بينما أيد 89% من مؤيدي حركة فتح دعوة الرئيس محمود عباس لإجراء الاستفتاء، لم يتعدى هذا التأييد الـ 23% بين مؤيدي حركة حماس و 54% بين الذين لا يتقنون بأي فصيل. ومن الجدير بالاهتمام ان التأييد لدعوة الرئيس أبو مازن بإجراء الاستفتاء هي متساوية الان بين مستطلي الضفة الغربية وبين المستطليين من سكان قطاع غزة علما ان التأييد للاستفتاء في قطاع غزة كان اقل بكثير منه في الضفة الغربية في الاستطلاع الذي قامت به شركة النير إيست كونسلينغ بتاريخ 2006/6/11 حين ان نسبة التأييد للاستفتاء في قطاع غزة انذاك لم تتعدى الـ 52% مقارنة بـ 64% في الضفة الغربية.

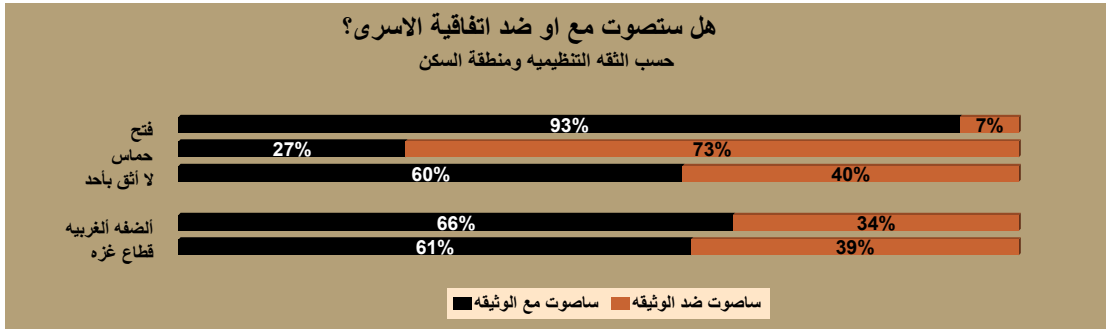


علما ان 85% من الفلسطينيين المستطلعي آرائهم في استطلاع الرأي الذي أجرته النير ايست كونسلتنج بتاريخ 27 ايار 2006 اعلنوا عن تاييدهم لاتفاقية الاسرى، فان هذه النسبة قد إنخفضت الى 77% في 2006/6/2 و تابعت إنخفاضها حيث وصلت الى 61% في 2006/6/11، إلا أن نتائج الاستطلاع الأخير تشير الى بعض الارتفاع في التأييد حيث اظهر الاستطلاع الان ان 64% من الفلسطينيين يؤيدون وثيقة الاسرى، كما هو موضح في الشكل ادناه.



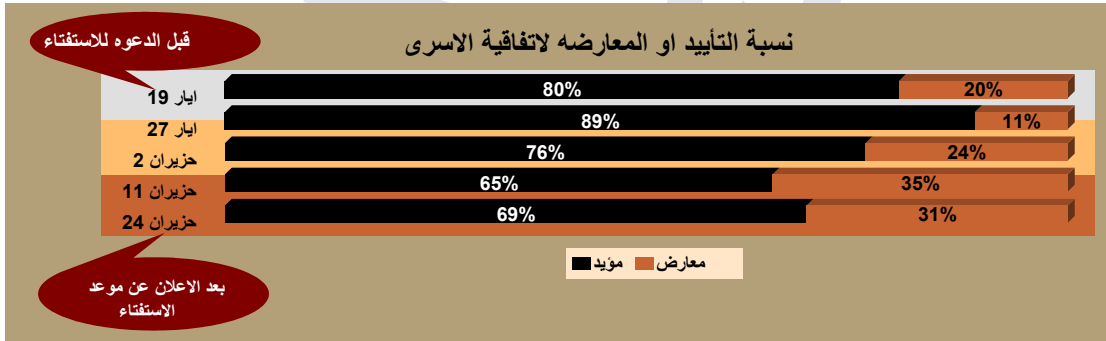
أن الانخفاض في التأييد لوثيقة الاسرى يمكن تفسيره عند النظر الى النسب المتدنيه لمؤيدي هذه الوثيقة بين مؤيدي حركة حماس واؤلئك الذين لا يتقون باي من التنظيمات. ففي حين ان 72% من مؤيدي حركة حماس و73% من الذين لا يتقون باي من التنظيمات اعلنوا عن تاييدهم للوثيقة في الاستطلاع الذي اجري بتاريخ 27 ايار 2006، انخفضت هذه النسب بشكل ملفت للانتباه في الاستطلاع الذي اجري بتاريخ 2006/6/24 حيث انخفضت نسبة التأييد الى 27% فقط للوثيقة بين مؤيدي حركة حماس (-45% خلال شهر واحد).

اضافة لذلك فعند بحث التأييد للاتفاقية حسب منطقة السكن يلاحظ ان الهوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة اخذه بالتناقص منذ استطلاع 2006/6/11. ففي حين ان 67% من سكان الضفة الغربية أيدوا الاتفاقية انذاك، فان النسبة لم تتعد ال 49% في قطاع غزة. اما الان، فقد ارتفعت نسبة التأييد للاتفاقية في قطاع غزة الى 62% (+13%) فيما استقرت النسبة في الضفة الغربية كما هو مبين ادناه.

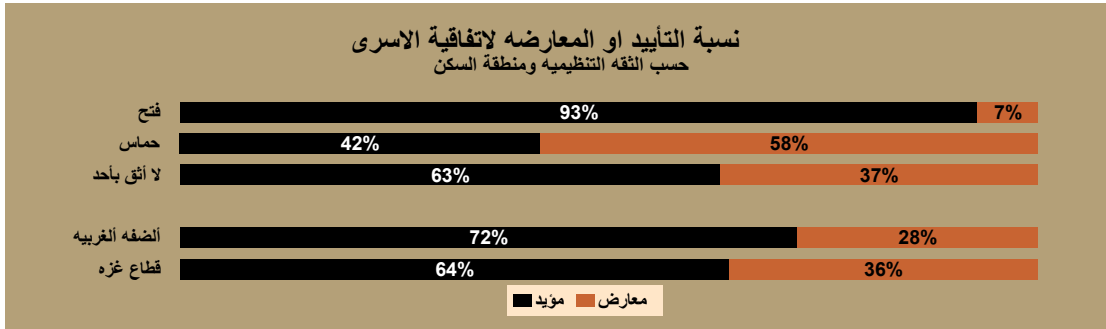


وثيقة الاسرى:

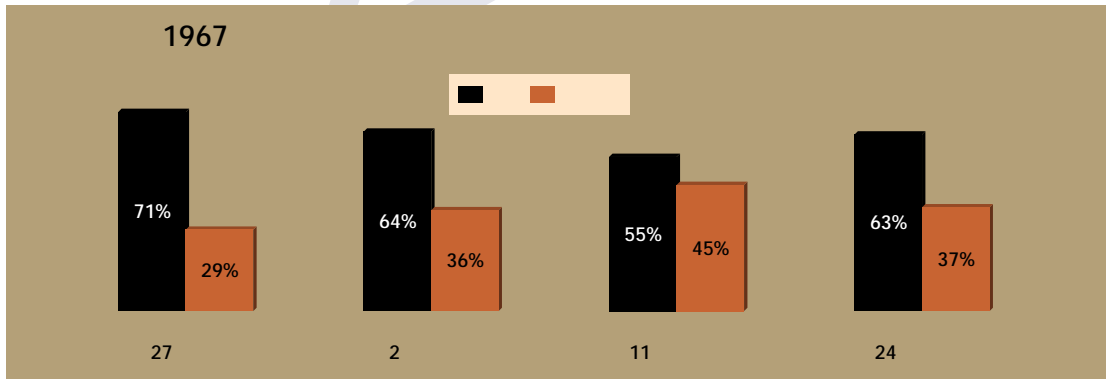
أظهر استطلاع الرأي الذي قامت به شركة نير إيست كونسلتنج بتاريخ 19 ايار 2006، اي قبل اعلان الرئيس ابو مازن عن نيته باجراء استفتاء حول وثيقة الاسرى في حال فشل الحوار الوطني الفلسطيني ان 80% من الفلسطينيين مؤيدون لهذه الوثيقة. ولقد ارتفعت نسبة التأييد لها بعد الاعلان عن طرحها للاستفتاء الى 89% كما تبين في الاستطلاع الذي قامت به الشركه بتاريخ 27 ايار 2006. و لكن نسبة التأييد للاتفاقية في الاستطلاعين اللاحقين أظهرت إنخفاضاً في نسبة التأييد كما هو موضح في الشكل ادناه حيث أصبحت النسبة هي 76% في 2 حزيران و 65% في 11 حزيران و لكن هذه النسبة عادت للارتفاع نسبيا حيث وصلت الى 69% بتاريخ 2006/6/24.



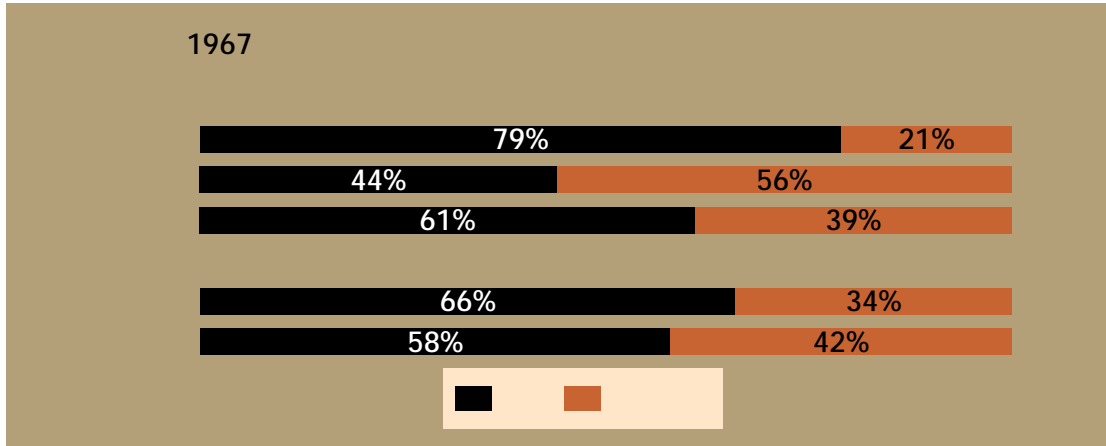
اما عند بحث هذا التأييد بناء على الثقة التنظيميه، فقد اظهرت نتائج استطلاع الرأي الذي اجري بتاريخ 2006/6/11 ان 35% من المستطلعين الذين يتقون بحماس اعربوا عن تاييدهم للوثيقة ولكن هذه النسبة ارتفعت الى 42% في استطلاع 24 حزيران 2006. أما بين المستطلعين الذين يتقون بحركة فتح فان نسبة التأييد للوثيقة تصل حاليا الى 93% في حين ان التأييد لها بين اللذين لا يتقون بأي تنظيم وصلت الى 63%. وكما هو موضح ايضا في الشكل ادناه فان التأييد للوثيقة بين سكان قطاع غزة (64%) هو اقل منه في الضفة الغربية (72%).



لقد أظهر استطلاع آل NEC الأخير أيضاً ازدياداً في نسبة التأييد الشعبي للحل المبني على أساس دولتين قائمتين بناءً على حدود عام 1967. ففي حين افاد 71% من المستطلعين عن تأييدهم لهكذا حل في الإستطلاع الذي أجرته شركة نير ايست كونسولتينج بتاريخ 27 أيار 2006 فإن هذه النسبة انخفضت إلى 64% بتاريخ 2 حزيران 2006، وانخفضت مرة أخرى إلى 55% بتاريخ 11 حزيران 2006. أما الآن، فإن نسبة التأييد للحل المبني على أساس دولتين قد ارتفعت من جديد لتصل إلى 63%، كما هو مبين في الشكل أدناه.

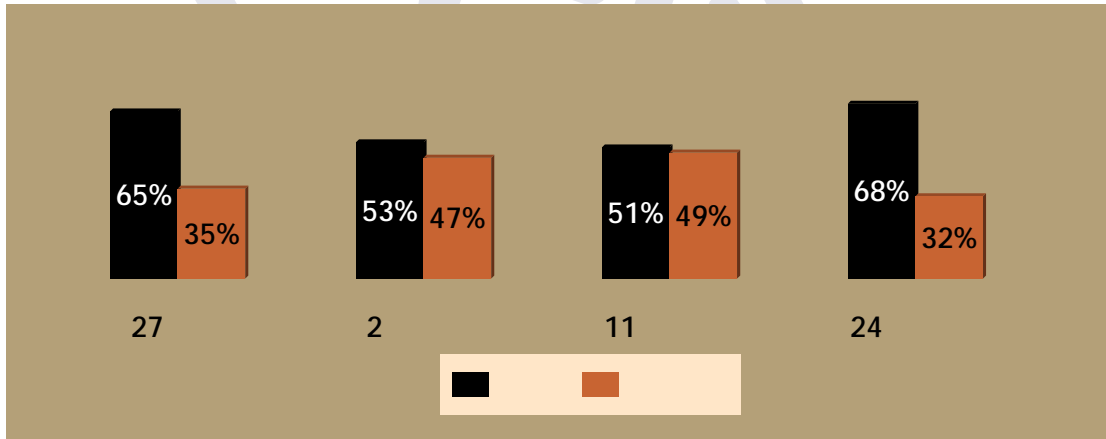


وكما هو متوقع فإن نسبة التأييد لحل إقامة الدولتين على حدود 67 هو أقل بين مؤيدي حركة حماس حيث لم تتعدى النسبة الـ 44% فيما وصلت النسبة إلى 61% بين المستطلعين الذين لا يثقون بأي تنظيم. أما بين مؤيدي حركة فتح، فإن النسبة وصلت إلى 79%. وفيما يتعلق بتأييد حل إقامة الدولتين فإنه قد لوحظ اختلاف واضح بين المستطلعين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي حين أعرب 58% من المستطلعين في قطاع غزة عن تأييدهم لحل قائم على أساس دولتين حسب حدود عام 1967 فإن نسبة التأييد بين سكان الضفة الغربية وصلت إلى 66%. ومن الجدير بالذكر هنا فإن التأييد لحل إقامة الدولتين قد ارتفع بشكل واضح مقارنة بنتائج استطلاع آل NEC الذي اجري في 2006/6/11 والذي جاء مباشرة بعد الاعتداءات الإسرائيلية على شاطئ غزة وكان له الأثر الواضح آنذاك على رأي الشارع الفلسطيني.

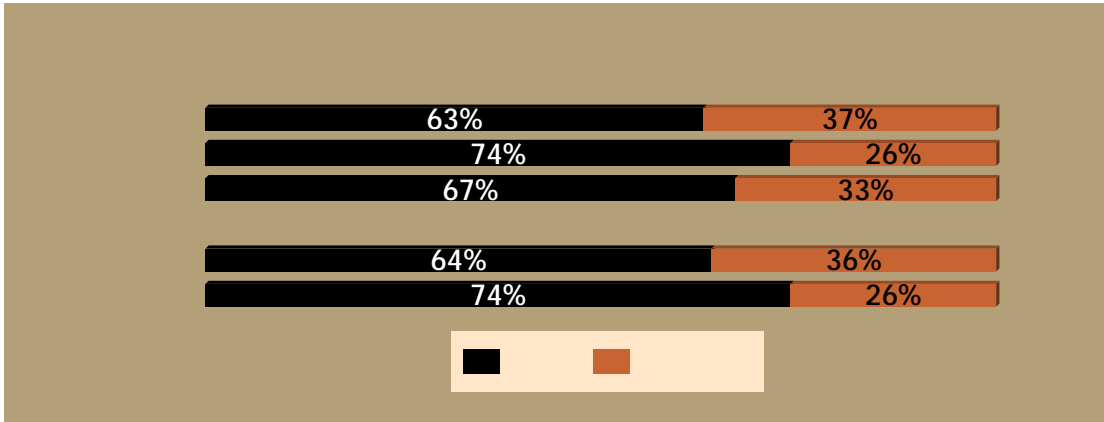


الحوار الوطني:

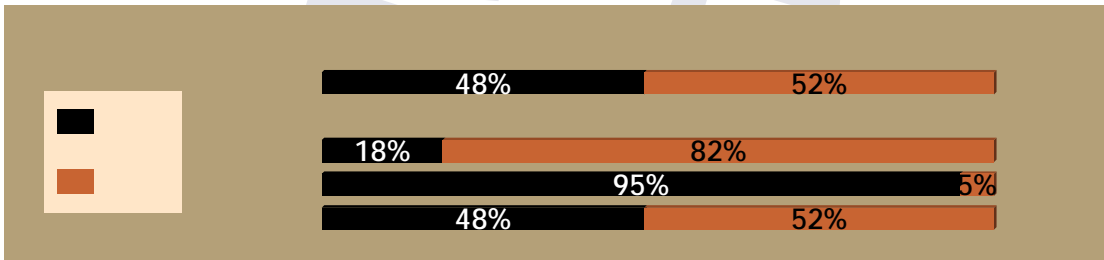
بشكل عام فإن التوقعات حول نجاح الحوار الوطني قد ارتفعت بشكل ملفت للانتباه خلال الأسبوعين الماضيين. ففي حين أن استطلاع آل NEC الذي أجري بتاريخ 11 حزيران 2006 أظهر أن 51% من المستطلعين توقعوا نجاح هذا الحوار فقد ازدادت النسبة إلى 68% باستطلاع 24 حزيران. ومن الجائز أن يكون أحد أسباب الارتفاع في نسبة التفاؤل يعود إلى التصريحات المتتالية للعديد من المسؤولين والإعلاميين حول قرب التوصل لاتفاق حول وثيقة الأسرى.



وكما هو مبين في الشكل أدناه، فإن التوقعات حول نسبة نجاح الحوار الوطني هي أعلى بين مؤيدي حركة حماس (74%) مقارنة مع مؤيدي حركة فتح (63%). كما أن هذه النسبة هي أعلى بين سكان قطاع غزة (74%) مقارنة مع سكان الضفة الغربية (64%).



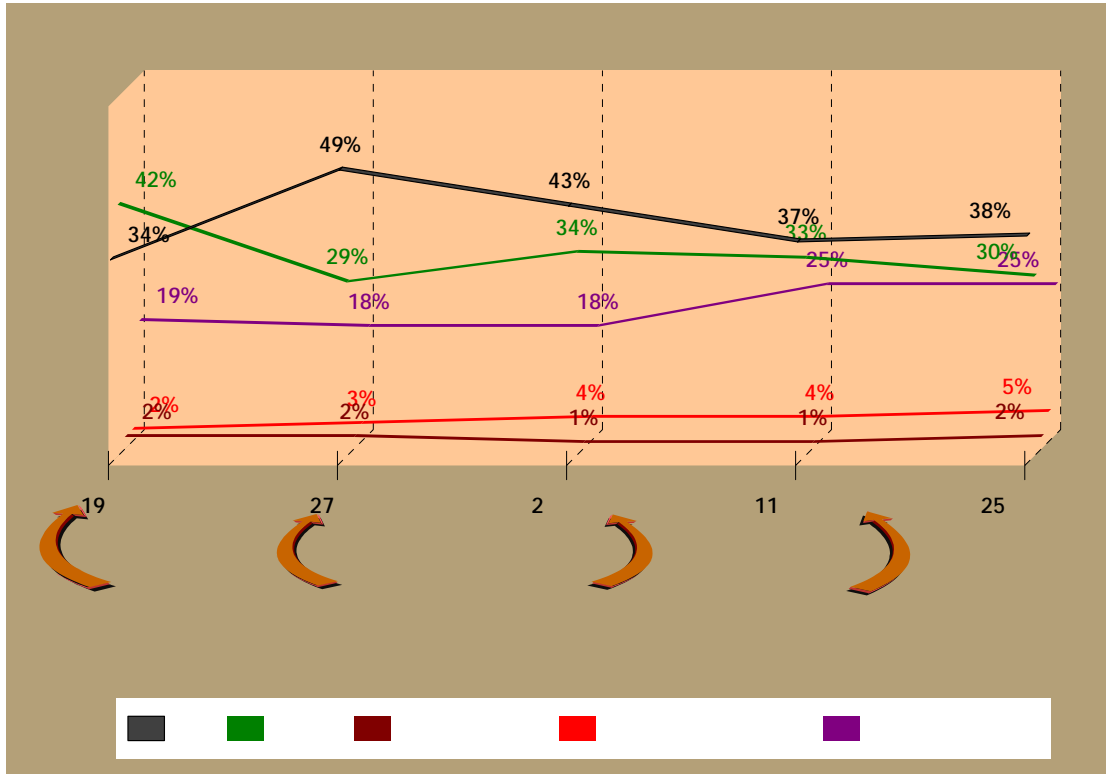
وعندما سؤل المستطلعين أيضا عن رأيهم حول من هو المسئول في حال فشل الحوار الوطني، أظهرت النتائج أن مسؤولية الفشل ستقع على كل من فتح (48%) وحماس (52%) بالتساوي إلى حد ما. وكما هو متوقع، فإن 82% من مؤيدي حركة فتح يضعون الملامة على حكومة حماس وبالمقابل، فإن 95% من مؤيدي حركة حماس يلومون فتح في حال فشل المفاوضات. أما من بين المستطلعين الذين لا يتقون بأي تنظيم فإن (52%) منهم سيلومون حماس فيما لو فشل الحوار الوطني في حين أن 48% منهم سيلقون الملامة على حركة فتح.



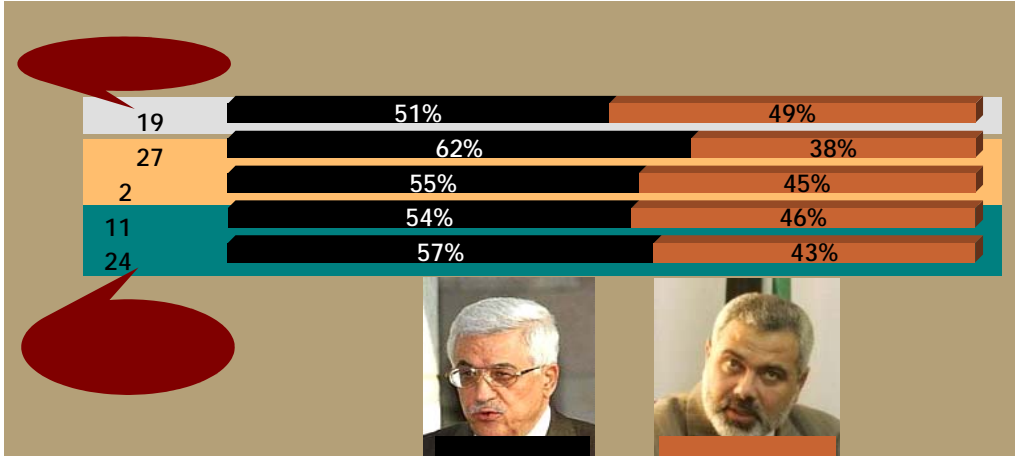
الثقة التنظيمية والقيادة السياسية:

يظهر الشكل أدناه التطورات في الثقة الحزبية والتنظيمية في الأسابيع الخمس الماضية. بالمقارنة بالاستطلاع الذي أجرته شركة نير إيست كونسولتنج بتاريخ 11 حزيران 2006، فإن نسبة الثقة بحركة حماس قد انخفضت (-3%) من 33% إلى 30% في حين ارتفعت نسبة الثقة بحركة فتح (+1%) من 37% إلى 38%. أما بالنسبة لأولئك الذين قالوا أنهم لا يتقون بأي تنظيم، فقد استقرت أنسبته على 25%.

الاستطلاع الذي أجرته NEC بتاريخ 24 حزيران 2006 أظهر تشابها في الثقة الحزبية والتنظيمية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فعلى سبيل المثال، فإن 29% من سكان الضفة الغربية و 31% من سكان قطاع غزة أشاروا إلى ثقتهم بحركة حماس. بالمقابل، فقد أفاد 38% من كل من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بأنهم يتقون بحركة فتح. إضافة لذلك، فقد أعلن 24% من سكان الضفة الغربية و 31% من سكان قطاع غزة أنهم لا يتقون بأي من التنظيمات.



في الاستطلاع الذي أجرته NEC بتاريخ 19 أيار أي قبل إعلان أبو مازن عن احتمال إجراء استفتاء حول وثيقة الأسرى في حال فشل الحوار الوطني، كانت نسبة الثقة بأبو مازن (51%) مقابل (49%) لإسماعيل هنية و هي نسبة متقاربة جداً. لكن بتاريخ 27 أيار ارتفعت نسبة الثقة بأبو مازن بشكل ملحوظ لتصل إلى 62% وذلك بعد الإعلان عن الإستفتاء لكن انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 55% بتاريخ 2 حزيران مقابل 45% لإسماعيل هنية. أما في الاستطلاع الذي أجرته NEC بتاريخ 11 حزيران 2006، فقد استقرت نسبة الثقة بأبي مازن (54%) وبإسماعيل هنية (46%). أما الآن فإن نسبة الثقة بالرئيس محمود عباس ارتفعت بشكل بسيط إلى 57% وذلك على حساب رئيس الوزراء اسماعيل هنية (43%).



أن الثقة بمحمود عباس مقابل الثقة بإسماعيل هنية تختلف بشكل ملحوظ بحسب الثقة التنظيمية ومكان سكن المستطلع. فعلى سبيل المثال وفي حين أن 7% من مؤيدي حركة حماس يتقون بأبو مازن فإن هذه النسبة تصل إلى 56% بين أولئك الذين لا يتقون بأي تنظيم وإلى 96% بين مؤيدي حركة فتح. وبالمقابل وفي حين أن 93% من مؤيدي حركة حماس و44% من الذين لا يتقون بأحد يتقون بإسماعيل هنية فإن هذه الثقة لا تتعدى الـ 6% بين مؤيدي حركة فتح.

أما بالنسبة لمنطقة السكن فإن النتائج تشير إلى إن الثقة بمحمود عباس هي أعلى في الضفة الغربية (60%) منها في قطاع غزة (52%) في حين إن الثقة برئيس الوزراء إسماعيل هنية هي الآن متساوية مع نسبة الثقة بمحمود عباس في قطاع غزة. مع العلم أن الثقة بمحمود عباس قد ارتفعت بشكل بسيط في هذا الاستطلاع إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن الثقة بإسماعيل هنية كانت أعلى من الثقة بمحمود عباس قبل أسبوعين.

